العليم والدلال والمعتوق والسهو والعتيبي مسؤولو مكتب التنمية والجابر للدوائر والشاهين للمكتب الإعلامي والدويلة لمكتب الشباب

«حدس» أعلنت مكتبها الجديد: الصانع أميناً عاماً والحربش نائباً

الصانع: ثوابتنا الوطنية والدستورية والإسلامية لا تزحزحها انتخابات وأسلمة القوانين من خلال المبادئ الدستورية من أولوياتنا

د.جمعان الحربش ود.ناصر الصانع والمحامي أسامة الشاهين خلال المؤتمر الصحافي

أعلنت الحركة الدستورية الاسلامية عن تشكيل مكتبها السياسي الجديد، ومسؤولي مكاتبها المختلفة، في تصريح صحافي مشترك ظهر أمس الاثنين، شارك فيه الامين العام للحركة د.ناصر الصانع، وعضو مجلس الامة د.جمعان الحربش، ومسؤول المكتب الاعلامي للحركة المحامي أسامة الشاهين.

واستهل التصريح د.ناصر الصانع معلنا تشكيل المكتب السياسي الجديد للحركة، والذي جاء كالتالي: د.ناصر الصانع (الأمين العام)، ود.جمعان الحربش (نائب الامين العام)، وم.محمد العليم، والمحاميان محمد الدلال، واسراء المعتوق، والسادة سالم السهو، ومتعب العتيبي (مسؤول مكتب التنمية) وأحمد عبداللطيف الجابر (مسؤول مكتب الدوائر) والمحامي أسامة الشاهين (مسؤول المكتب الاعلامي) والمحامي معاذ الدويلة (مسؤول مكتب الشباب).

وأضاف د.الصانع قائلا: مكتبنا السياسي يعتني كذلك بجانب التأصيل الفكري والشرعي، ويضم مكاتب فنية واستشارية متخصصة، سيتم بيان أنشطتهم وأهدافهم تباعا، وضمن خطط المكتب السياسي الجديد، وأشكر كل الاخوان والاخوات الذين تطوعوا للمشاركة في العطاء عبر هذا الميدان الشاق والمهم، لخدمة وطننا الحبيب وأهلنا الاعزاء وأمتنا الغالية».

وأكد الامين العام للحركة الدستورية الاسلامية ان الثوابت الوطنية والاسلامية والدستورية للحركة راسخة ولن تتزحزح، كما كانت يوم تأسيس الفكرة اكتوبر 1990، وكما كانت يوم اشهارها في مارس 1991، وكما كانت في الكثير من المحطات الوطنية الحاسمة والحرجة، وستظل كذلك ان شاء الله، وثقة اعضاء وعضوات الجمعيات العمومية للحركة، تدفعنا للاستمرار في خطنا الاصلاحي والتنموي بعيدا عن تأثير أي انتخابات أو ضغوطات أو حملات، على حد تصريح د.الصانع.

أسلمة القوانين

وأكد بمناسبة اعلان المكتب السياسي الجديد، ان العمل على أسلمة القوانين وبشكل متدرج من اولويات الحركة الدستورية الاسلامية، وذلك من خلال القنوات والمبادئ الدستورية، كما شدد د.الصانع على ان الحركة تقف ضد ممارسات المساس بالوحدة الوطنية، وتؤكد ان اهمية تعزيز قيم المواطنة واحترام الآخر وتغليب المصلحة العامة.

دور الرقابة

من جانبه، قال نائب الامين العام للحركة النائب د.جمعان الحربش: ان دور الرقابة على أداء الوزراء والوزارات والمسؤولين المختلفين، ودور التشريع من خلال انجاز واقرار وتعديل قوانين البلد المختلفة، هما دوران أساسيان لتحقيق تنمية الكويت المنشودة، فالشق التشريعي وحده بلا رقابة موضوعية وفاعلة لا يفيد، والعكس كذلك صحيح تماما.

وشدد النائب الحربش على ثبات الحركة الدستورية الاسلامية على خطها الشعبي، الداعم للطبقة الوسطى، والمطالب برفع مستوى الخدمات الحكومية العامة، وبخاصة التعليم والصحة، ومعالجة القضية الاسكانية، ودعم الحقوق المدنية والاجتماعية لنساء الكويت قاطبة.

وأكد د.الحربش ان الحركة الدستورية الاسلامية وبقية التيارات السياسية ومنظمات المجتمع المدني، كلها جهات وطنية عاملة لتحقيق ازدهار الوطن ورفاه مواطنيه، واحتكار أي جهة كانت للحقيقة أو الاخلاص مرفوض وغير صحيح، فكويتنا تحتاج عطاء وتعاون الجميع دون اقصاء، على حد قول النائب د.جمعان الحربش.

عرض الإستراتيجية

من جانبه، أكد المسؤول الاعلامي المحامي أسامة الشاهين ان الحركة الدستورية الاسلامية بصدد عرض استراتيجيتها وخطوط خطتها العامة للسنوات 2010 و2011 و2012 في القريب العاجل ان شاء الله، فور انتهاء المكتب السياسي الجديد والمكاتب واللجان الفرعية المختلفة من اعداد مسودات خططهم، ومناقشتها واعتمادها من الامانة العامة والجمعية العامة للحركة.

وأكد مسؤول المكتب الاعلامي للحركة الدستورية الاسلامية ان الحركة أنجزت المراجعة والتقييم الداخلي لأدائها في الفترة السابقة، وتعكف حاليا على مراجعة أوجه القصور، بما يعزز دور الحركة الاصلاحي والتنموي، كونها رافدا أساسيا للعمل السياسي الشعبي، بالتعاون مع بقية القوى السياسية والكتل البرلمانية ومؤسسات المجتمع المدني، من اجل تحقيق الاصلاح والتنمية ومواجهة الفساد بمختلف صوره. واختتم الشاهين التصريح المشترك قائلا: ان الاعلام بمختلف أدواته ساحة اصلاح سياسي لا تقل أهمية عن البرلمانات والتيارات، ونشكر كل صاحب قلم أو منبر اعلامي أعطى ويعطي لوطنه من جهده، وسيكون للمكتب السياسي الجديد تواصل مستمر ومثمر مع الصحافيين والمؤسسات الاعلامية، ايمانا منه بالرسالة السامية التي يمثلها الصحافيون والاعلاميون، مستذكرين أدوارا رئيسية قاموا فيها بالفترات السابقة.